الأنباء
الجمعة 15 ابريل 2011

الملا يسأل الساير عن الاستعدادات الحكومية لمواجهة النظائر المُشعّة المتسربة من المفاعل الياباني

وجّه النائب صالح الملا سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د.هلال الساير جاء كالتالي: نظرا للأحداث المؤسفة الأخيرة جراء عاصفة تسونامي التي ضربت اليابان، وأحدثت أضرارا بالغة بمفاعل «فوكوشيما» الياباني ووفقا لما تناقلته وسائل الإعلام مؤخرا بأن الكويت قد ثبت تأثر أجوائها بالنظائر المشعة المتسربة من المفاعل، لذا وحرصا على التأكد من سلامة الإجراءات والاستعدادات الحكومية، وحفاظا على صحة المواطنين والمقيمين ووفقا للمادة 15 من الدستور «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة».

صالح الملا

لذا يرجى التفضل بالإجابة عما يلي بالسرعة الممكنة نظرا لخطورة وأهمية الوضع الراهن:

1 ـ ما مدى صحة هذه الأخبار؟ وما نسبة تأثر الأجواء في الكويت لتركيزات النظائر المشعة المتسربة من مفاعل «فوكوشيما» الياباني؟

2 ـ ما النسبة المسموح بها دوليا؟ وما القياسات التي سجلت في الكويت؟

3 ـ إن كانت النسبة غير مؤثرة صحيا ووفقا للمعايير الدولية، ما الضمانات لاستمرارها وفقا لهذه المعايير؟ وهل هناك رصد دائم ومستمر من خلال شبكة للإنذار المبكر؟

4 ـ ما خطة الوزارة تجاه زيادة نسبة الإشعاع فيما لو ارتفعت هذه النسبة؟

5 ـ هل تم تدريب وتجهيز الكادر الطبي والتمريضي لمواجهة اي طارئ؟

6 ـ ما التجهيزات الفنية والدوائية كالأمصال وغيرها إن حدث طارئ ـ لا قدر الله ـ لكيلا نقع في مأزق استنفاد المخزون الدوائي من الأسواق والمخازن، كما حدث في بعض الدول المتضررة بشكل غير مباشر من مفاعل «فوكوشيما» مثل الولايات المتحدة الأميركية؟

7 ـ هل هناك تنسيق مباشر مع جهات أخرى معنية في حالة الطوارئ كالهيئة العامة للبيئة ومعهد الأبحاث ووزارات الدفاع، والداخلية، والتربية، وغيرها ان كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالخطة المتكاملة بالتفصيل لمواجهة هذا الخطر الإشعاعي؟

8 ـ هل تقوم الوزارة والجهات الحكومية المعنية الأخرى بفحص كل السلع والبضائع القادمة من مختلف دول العالم والتي تحمل أجزاء منها صنعت في اليابان أو صنعت بالكامل في المصانع اليابانية مثل الأجهزة الإلكترونية والسيارات وغيرها للتأكد من سلامة خلوها من التلوث الإشعاعي، إن كان الرد بالإيجاب فيرجى التفضل بتبيان الآلية المتبعة بهذا الشأن؟

نواب يقترحون فتح المحميات لرعي الابل والماشية

قدم عدد من النواب اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: بعد ان شحت اماكن الرعي بسبب قلة الامطار حتى ضاقت السبل بأصحاب الحلال والذي ادى بدوره الى ضغط شديد على مربي الابل والماشية من جراء ارتفاع اسعار الاعلاف، الامر الذي دفعهم الى الانتقال للرعي في الاراضي السعودية.

جاءت المبادرة الكريمة من صاحب المكرمات وتخصيصه بصورة عاجلة لمبلغ 19 مليون دينار لدعم الاعلاف الامر الذي ساهم في تحسين وضع اصحاب هذه الشريحة والذين اغلبهم من فئة المتقاعدين، لذلك يجب ان نكتفي بالمحميتين الرسميتين (محمية صاحب السمو بالشمال ومحمية ضلع القرين بالجنوب) وما سوى ذلك يجب ان تقوم هيئة الزراعة بفتح المجال سنة بعد سنة للاراضي التي يتم حمايتها سواء كانت في الصبية او شمال او غرب او جنوب الكويت.

ونص الاقتراح على فتح الاراضي المحمية للرعي بالتناوب للابل والماشية من شمال وغرب وجنوب الكويت وجنوبها الشرقي لمربي الابل والماشية والاكتفاء بحظر الرعي في محمية سمو الامير في الشمال ومحمية ضلع القرين في الجنوب فقط.

وكان مقدمو الاقتراح النواب: خالد العدوة، حسين مزيد، مخلد العازمي، دليهي الهاجري، عسكر العنزي.

«العمل الوطني» بعد لقائها رئيس الوزراء: نحن بحاجة إلى حكومة بعيدة عن المحاصصة ونرفض المشاركة

التقى نواب كتلة العمل الوطني عبدالله الرومي وعادل الصرعاوي وصالح الملا سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد صباح أمس، بناء على دعوة من سموه، بينما لم يحضر بقية أعضاء الكتلة النواب عبدالرحمن العنجري وأسيل العوضي ومرزوق الغانم بداعي السفر.

وقد قالت الكتلة في بيان اصدرته امس ان سمو الرئيس استعرض خلال الاجتماع تصوراته للمرحلة المقبلة كما استطلع وجهة نظر الكتلة حول مجموعة من القضايا المطروحة على الساحة السياسية، لاسيما المتعلقة بوجهة نظرها للمرحلة المقبلة.

عبدالله الرومي

وشددت الكتلة في بيانها على ان اللقاء اتسم بالصراحة المطلقة من الطرفين حيث اكدت الكتلة على الثوابت التي اعلنتها في تصاريحها السابقة، قبيل تكليف سموه بتشكيل الحكومة السابقة وبعد هذا القرار، لاسيما البيان الاخير للكتلة الذي صدر بعد قرار تكليف سموه يوم 7 أبريل ونشر في الصحف المحلية اليوم التالي، اذ اثير خلال اللقاء ما جاء بالبيان بشأن وجهة نظر الكتلة في اختيار رئيس جديد ونهج جديد، إلا ان الكتلة اكدت احترامها لقرار صاحب السمو الأمير في اختيار رئيس الوزراء وفق صلاحياته الدستورية وأبلغت الكتلة سمو رئيس الوزراء بأن البلد بحاجة الى حكومة وطنية منسجمة فيما بينها، بعيدة كل البعد عن المحاصصة وتسويات الأسرة، وقادرة على تعزيز الوحدة الوطنية، والقضاء على النهج السابق المبني على شراء الولاءات السياسية، والضعف الذي وصل الى درجة الوهن في مواجهة غول الفساد الذي استشرى في الفترة الماضية.

وأشارت الكتلة في بيانها الى انها ابدت لسموه تحفظها على عودة الوزراء المستجوبين في الحكومة السابقة منسجمة في ذلك مع مواقفها السابقة، بما يكفل عدم تفريغ الأداة الدستورية من محتواها.

كما أكدت الكتلة لسموه أنها قامت بتلبية دعوته احتراما لاختيار صاحب السمو الأمير، وتقديرا لمكانة سموه، في وقت جددت فيه تأكيدها لسمو رئيس الوزراء بأن ليس لديها الرغبة في المشاركة في الحكومة أو حتى ترشيح اسماء معينة لاختيارها معتبرة ان هذا الاجتماع الذي اتسم بالمصارحة كان تكريسا وتأصيلا لنهج اهل الكويت بالمناصحة، وحتى تضع الكتلة الجميع أمام مسؤولياته، فمن فيهم سمو رئيس الوزراء.

وأوضحت الكتلة في ختام بيانها أنها طالبت سمو الرئيس بأن يكون النهج الجديد ليس مجرد شعار وأن يكون واقعا يتم تنفيذه.

23 جمعية ترفض اقتراح العبدالهادي حول إنشاء هيئة المجتمع المدني

أصدرت 23 مؤسسة مدنية بيانا صحافيا حول اقتراح النائب ناجي العبدالهادي جاء كالتالي: ترفض مؤسسات المجتمع المدني، جملة وتفصيلا، مشروع القانون الذي تقدم به النائب الفاضل ناجي العبدالهادي الى مجلس الأمة، والذي يدعو فيه إلى تأسيس هيئة للمجتمع المدني تجمع فيها كل مؤسسات المجتمع المدني، من جمعيات نفع عام ونقابات ومبرات خيرية وأندية واتحادات وجمعيات تعاونية، مع اعطاء الهيئة المزعومة صلاحية وضع نظام أساسي ملزم لجميع تلك المؤسسات، وتأطير عملها وفرض رقابة عليها وتكميم حرياتها.

إن جمعيات النفع العام، التي سعت منذ تأسيسها الى مزيد من حرية الفكر والعمل لمؤسسات المجتمع المدني التي هي شرط اساسي للإبداع والانجاز والتقدم، ترى أن هذا المشروع ما هو إلا حلقة من سلسلة محاولات حكومية وغير حكومية لتحجيم دور مؤسسات المجتمع المدني والسيطرة عليها بدأت منذ عام 1997، وتم افشالها رغم اختلاف الأساليب والمبررات والأشخاص.

ناجي العبد الهادي

لقد اشار المشروع بشكل صريح إلى أن من مهام هذه الهيئة «الإشراف والرقابة على المؤسسات والمنظمات غير الربحية والجمعيات الأهلية ذات النفع العام»، وجاء في الباب السابع منه أنه «... يجوز للهيئة العامة للمجتمع المدني أن تضع نظاما أساسيا موحدا تلزم به جميع الأندية»، وهذا الجزء ليس إلا تأطيرا لمحاولات سابقة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في نفس الاتجاه.

كما جاء في نص الباب التاسع للاقتراح: «تنشئ الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية والنقابات المهنية فيما بينها اتحادات نوعية أو إقليمية تكون لها الشخصية الاعتبارية»، ومن مهام هذه الاتحادات «تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية والنقابات الأعضاء في الاتحاد ضمانا لتكاملها»، ثم المهمة الأكثر وضوحا بـ «تقييم الخدمات التي تؤديها للجمعيات والمؤسسات والمنظمات الأهلية والنقابات على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة».

وفي المادة 26 يفرض هذا المشروع على المؤسسات المشمولة تحت مظلة الهيئة تقديم أسماء المرشحين لها قبل ستين يوما على الأقل من موعد اجراء الانتخابات.

اما المادة 43 منه فتنص بشكل جلي على أنه «تخضع الجمعيات الأهلية لرقابة الجهة الإدارية وتتناول الرقابة فحص أعمال الجمعية، بما في ذلك المتعلقة بالمشروع المسند إليها».

إن المجتمعات الديموقراطية لا وجود فيها لهيئات أو مؤسسات تتدخل في عمل مؤسسات المجتمع المدني، فلا تسجيل أو إشهار لها من قبل الدولة.

لذا، فإن مؤسسات المجتمع المدني الموقعة أدناه ترفض بشدة هذا الاقتراح، وتدعو جميع أعضاء مجلس الأمة الأفاضل الى رفضه، وان يضطلعوا بدورهم في الحفاظ على مكتسبات شعبنا والسعي من أجل مزيد من الحرية لمؤسسات المجتمع المدني وتكريس الديموقراطية لما فيها خير الوطن وتقدمه.

الجمعيات الموافقة على البيان: الاتحاد العام لعمال الكويت، جمعية اعضاء هيئة التدريس ـ جامعة الكويت ـ الجمعية التطوعية الصحية، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، جمعية الخريجين، جمعية الشفافية الكويتية، جمعية الصحافيين الكويتية، جمعية الفنون التشكيلية، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، الجمعية الكويتية لمقومات حقوق الإنسان، الجمعية الكيميائية الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، جمعية المعلمين الكويتية، الجمعية الوطنية لحماية الطفل، جمعية معا نحو تنمية اسرية، رابطة اعضاء هيئة التدريس ـ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، رابطة الاجتماعيين، رابطة الادباء، المسرح العربي، مركز تقويم وتعليم الطفل، نقابة الصحافيين الكويتية.

بن ثويران يطالب بحكومة قوية وبعيدة عن المحاصصة السياسية

دعا المرشح السابق للدائرة الانتخابية الخامسة مذكر بن ثويران المطيري السلطتين التشريعية والتنفيذية الى تراص الصفوف وتكريس الوحدة الوطنية على ارض الواقع وتوحيد المواقف النيابية ازاء كل من تسوّل له نفسه المساس بسلامة وأمن الكويت.

وطالب بن ثويران بضرورة تشكيل حكومة قوية تلبي الطموحات الشعبية.

وقال بن ثويران: ان الظروف التي تمر بها الكويت والمنطقة عموما تحتم على سمو رئيس الوزراء المكلف الشيخ ناصر المحمد السعي لاستقطاب عناصر وطنية من أصحاب الكفاءات المهنية والفنية والقادرة على التعامل السياسي الحاسم والشفاف مع القضايا التي يجب ان تتصدى لها الحكومة، مشيرا الى ان جدول الأولويات والبرامج التي يجب ان تتصدى لها الحكومة المقبلة لابد وان يلبي الطموحات الشعبية ويضمن لأبناء الكويت حالة من الاستقرار المعيشي وتحقيق التنمية التي تنشدها الكويت في مختلف مجالات الحياة.

وشدد المرشح السابق على ضرورة ان تكون الحكومة قوية بكفاءاتها الفنية وان تبعد عن المحاصصة السياسية حتى تكون قادرة على تنفيذ برامجها وخططها بعيدا عن الضغوطات النيابية، مضيفا ان القوة والقدرة على تنفيذ البرامج الحكومية ستحتم على النواب التجاوب معها وتقلص من مناوراتهما وتجاذباتهم السياسية التي تعطل في كثير من الأحيان مصالح الكويت وأبنائها الذين يحتاجون اكثر من اي وقت مضى الى انجازات ملموسة على ارض الواقع وخاصة في مجالات الخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية التي تشهد تباطؤا ملحوظا في تنفيذها.

اختتم جولته الخليجية كرئيس للبرلمان العربي

الدقباسي: المبادرات الخليجية تجاه العرب تؤكد فاعلية منظومة مجلس التعاون

أكد رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي ان المبادرات الخليجية تؤكد فاعلية دول مجلس التعاون تجاه المعاناة الإنسانية التي يتعرض لها أشقاؤهم العرب. وأعرب الدقباسي في تصريح لـ «كونا» في ختام جولة خليجية عن الشكر والتقدير للدور الكبير لوزراء الخارجية الخليجيين تجاه أشقائهم العرب سواء في ليبيا أو اليمن أو غيرهما.

واشار إلى ان دور منظومة دول مجلس التعاون الخليجي تجاوز الاهتمام بشؤون دولها الخاصة ووصل الى مساعدة الآخرين خاصة الأشقاء العرب.

والتقى الدقباسي عددا من كبار مسؤولي دولة الإمارات ضمن جولة خليجية تهدف الى التواصل والتشاور مع الأشقاء الخليجيين بشأن المرحلة المقبلة في عمله رئيسا للبرلمان العربي.

وقال انه ناقش مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات د.أنور قرقاش القضايا العربية وأهمية وكيفية تفعيل البرلمان العربي.

وعبر الدقباسي للدكتور قرقاش عن تقدير الكويت لدولة الامارات لموقفها الداعم لمرشح الكويت لرئاسة البرلمان العربي، معتبرا ذلك الموقف «يسير في نطاق التضامن الخليجي الذي صار مثمرا وملموسا».

وأضاف انه بحث مع ممثلي دولة الامارات في البرلمان العربي الموضوعات محل الاهتمام المشرك لتفعيل البرلمان العربي.

وأكد الدقباسي ان البرلمان العربي يهدف إلى خدمة قضايا الأمة العربية والمصالح العربية وتفعيل العمل العربي المشترك الذي يعيش حالة «تراجع وضعف أداء متفق عليها».

وقال ان العمل العربي المشترك بمثابة رجل مريض يستحق التدخل السريع لإيقاف التراجع في أدائه ومن ثم القيام بجهود للعمل على تفعيله لتحقيق الأماني والطموحات التي ينشدها المواطن العربي.

وأعرب عن الأمل أن ينجح البرلمان العربي في تحقيق الطموحات على أرض الواقع، مشيرا الى أنه سيقوم بجولة عربية بهدف التنسيق لتحقيق هذه الطموحات المرجوة.

وكان رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي قد وصل إلى إمارة دبي الليلة الماضية وكان في استقباله مساعد الأمين العام للمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات عبدالرحمن الشامسي والقنصل العام للقنصلية العاملة للكويت في دبي والإمارات الشمالية طارق الحمد ونائب القنصل العام المستشار خالد المطيري والملحق الديبلوماسي احمد المسفر.

علي الدقباسي

الحريتي: المجلس سيقر قانون زيادة الـ 50 في أول جلسة

اكد النائب حسين الحريتي ان قانون زيادة الـ 50 دينارا هو من القوانين الحيوية التي اقرها مجلس الامة اخيرا، وذلك لايمانه الكبير بأهمية هذه الزيادة على رواتب جميع الموظفين في الدولة والمتقاعدين، مشيرا الى ان هذه الزيادة تقلل من معاناة المواطنين وتساهم في تحسين ظروفهم المعيشية لمواجهة الغلاء المستشري في البلاد والذي فاقم من أعباء الحياة على الاسرة الكويتية.

وقال الحريتي انه كان الاولى بالحكومة ان تقر هذا القانون استجابة للرغبة الشعبية وألا ترفضه وترده للمجلس مرة اخرى.

واكد الحريتي ان هذا القانون سيقره مجلس الامة مرة اخرى في اول جلسة للمجلس بعد استئناف جلساته، مشيرا الى ان هناك غالبية نيابية ستصوت مع هذا القانون والذي سيحصل على العدد المطلوب ليصبح نافذا.

الحويلة يقترح تعيين موظفات «التربية» بالقرب من منازلهن

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تسعى الجهات الحكومية الى تيسير سبل العلم للعاملين لديها مع تهيئة الظروف المناسبة لتأدية الموظفين لمهامهم الوظيفية في مناخ ملائم يستطيع فيه الموظف تحقيق المزيد من الانجاز، ويلاحظ ان ظاهرة التأخير والغياب المتكرر تستشري في بعض الاجهزة الحكومية بين العاملات والموظفات ممن ترتبط اعمالهن بالمدارس والمعاهد العلمية. ونص الاقتراح على تعيين المدرسات والاخصائيات والموظفات العاملات بالمدارس والمعاهد والادارات التابعة لوزارة التربية بالقرب من اماكن سكنهن وقبول طلباتهن ورغباتهن بالنقل الى الاماكن الاقرب الى منازلهن على الا يترتب على هذا التوزيع والنقل اي تأثير على حقوقهن الوظيفية او ما يمنح لهن من مزايا بسبب الوظيفة.

الهاجري يقترح فتح سقف العلاوة الاجتماعية للأبناء

قدم النائب دليهي الهاجري اقتراحا قال في مقدمته: نظرا لأهمية الأسرة كوحدة بناء المجتمع الأساسية، ورغبة منا في دعم الأسر الكويتية الكبيرة، ولما لمسناه من المواطنين بشأن هذا الموضوع، ورفض الغالبية منهم تحديد عدد الأبناء في العلاوة الاجتماعية، نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

ونص الاقتراح على تعديل المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة، بحيث يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم 14 لسنة 1992 المشار اليه النص التالي: «تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة المتقاعدين عن أولادهم بواقع 50 دينارا شهريا عن كل ولد ابتداء من تاريخ ميلاده حتى بلوغه سن الحادية والعشرين او سن العمل في الدولة أيهما أقرب، وتستحق هذه العلاوة لجميع الأولاد بالنسبة للأب الواحد ولو تعددت الزوجات، ويسري حكم هذه المادة اعتبارا من تاريخ العمل به دون صرف اي فروق عن الماضي».

دليهي الهاجري

العدوة يستغرب رد قانوني التحقيقات وزيادة الخمسين

استغرب النائب خالد العدوة رد الحكومة قانوني ضم الادارة العامة للتحقيقات الى النيابة العامة، وزيادة الخمسين دينارا الى المجلس على الرغم من الاجماع النيابي والشعبي للقانونين والذي اسفر عن الموافقة عليهما بأغلبية الاعضاء في وقت سابق.

واكد العدوة ان الفترة المقبلة ستشهد تنسيقا نيابيا للتعامل لائحيا مع تلك الخطوة الحكومية لكي يعبر القانونان مرة اخرى ويصبحا نافذين ويتم تطبيقهما.

وقال العدوة ان قانون زيادة الخمسين دينارا للجميع بمن فيهم من يزيد راتبه على ألف دينار والذي ردته الحكومة للمجلس انتظره المواطنون بفارغ الصبر وكانوا على امل ان يتم تنفيذه في اسرع وقت ممكن من قبل الحكومة لمواجهة الغلاء والارتفاع في اسعار السلع الاستهلاكية.

وتمنى العدوة الا تعرقل الحكومة ظهور القانون للنور مرة اخرى وان تعمل على مد يد التعاون في المرحلة المقبلة مع المجلس لاسيما مع القوانين الشعبية التي ينتظرها المواطنون.

خالد العدوة